

البحار

مركز الحوار السوري  
Syrian Dialogue Center

العلاقة بين الموقف السياسي وحيثياته  
دراسة حالة مواقف من قوى الثورة والمعارضة السورية

## مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين. أعلن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري. يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: د. أحمد قربي

ساهم في الإعداد: محمد خليل صباغ

وحدة التوافق والهوية المشتركة

12 ربيع الأول 1443هـ - 18 أكتوبر/تشرين الأول 2021م

 WWW.SYDIALOGUE.ORG

## المحتويات

- 2.....مقدمة:
- 3..... المنهجية وعينة الدراسة
- أولاً: أبعاد التوافق في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه الحراك الشعبي في السويداء: توافقٌ مبدئيٌّ ينعكس على
- 5..... التفاصيل
- 5-1-1- نظرة القوى لأسباب الحراك الشعبي في السويداء: "الأزمة الاقتصادية" محركٌ أساسي
- 6-1-2- الرسائل الموجهة من القوى: انعكاس الأيديولوجيا على المواقف
- 7-1-3- رؤى القوى لإنهاء حرب نظام الأسد على شعبه: بين الحلول الوطنية والحلول المحلية
- 8-1-4- توصيف القوى لطبيعة الحراك: صباغ السلمية الطاغي
- 9..... ثانياً: أبعاد التخالف في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه تفعيل قانون قيصر:
- 9-1-2- رؤى القوى حول سياق تفعيل قانون قيصر: الضغط... على النظام أم على الشعب؟
- 10-2-2- النتائج المتوقعة للقانون وتداعياته على السوريين: خلاف في التقييم
- 11-3-2- الرسائل الموجهة في بيانات القوى: أسس مشتركة
- 12-4-2- الموقف النهائي من تفعيل قانون قيصر: مستويات ثلاثة
- 14..... خاتمة:
- 16..... الملحق رقم /1/ المتضمن قائمة أسماء قوى الثورة والمعارضة التي أبدت موقفاً تجاه أحداث السويداء
- 17..... الملحق رقم /2/ المتضمن قائمة أسماء قوى الثورة والمعارضة التي أبدت موقفاً تجاه تفعيل قانون قيصر

## مقدمة:

على الرغم من أهمية التوافق الوطني بين القوى السياسية المختلفة خصوصاً في القضايا الجوهرية والاستراتيجية التي تمس أمن الدولة القومي؛ فإن ذلك يبقى هو الاستثناء، وتبقى القاعدة الأساسية في إطار المواقف السياسية التكتيكية الآتية هو: الاختلاف في المواقف<sup>1</sup>. إذا كانت هذه الخلاصة هي السائدة في حالة الدول المستقرة فلعل الأمر يبدو مختلفاً في الحالات الاستثنائية وحالات الثورة والتحرر الوطني، كما هو الحال في سوريا الآن؛ حيث يتطلب الأمر توافقاً بنسب كبيرة، ليس في القضايا الجوهرية كتلك المتعلقة بمستقبل سوريا وشكل الدولة وهويتها فحسب، وإنما في المواقف السياسية التكتيكية أيضاً.

بعد انطلاق الثورة السورية عام 2011 كانت القوى السياسية غالباً ما تطالب بتوحيد مواقفها (الموضوعية) وصولاً إلى توحيدها هيكلياً (كإيجاد "هيئة أو جسم" يمثل قوى الثورة والمعارضة). وهو الأمر الذي لم يتحقق بدرجة كبيرة خلال السنوات العشر الماضية، مما كرّس انطباعاً عاماً لدى المتابعين بأن أحد العوامل الحاسمة في عدم توحيد الجهود والمواقف والوصول تبعاً لذلك لهذا الجسم التمثيلي هو "الاختلاف في المواقف". غير أن نظرة تحليلية أولية لمواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه الأحداث، والتي كانت محلاً للتحليل والقياس في مؤشر التوافق الوطني من جهة<sup>2</sup>، ولمواثيقها ورؤاها كما تم عبر أكثر من دراسة من جهة ثانية<sup>3</sup>، تُظهر العكس؛ فثمة نسبة كبيرة من التوافق الموضوعي على المستويين التكتيكي والاستراتيجي فيما يخص الأحداث الجارية من جهة ومستقبل البلاد من جهة أخرى، مما يمكن أن تشكل أرضية صلبة صالحة للبناء عليها في تجاوز النقاط الخلافية والإشكالية. مع ذلك فإن تسليط الضوء على الموقف العام لقوة أو جهة معنية تجاه حدث سياسي ما قد يكون غير كافٍ، لاسيما وأنه يصعب في كثير من الأحيان تصنيف المواقف السياسية بصورة حدية "مع أو ضد"، بل غالباً ما تكون هنالك

<sup>1</sup> وذلك بالنظر إلى اختلافات المنطلقات الفكرية (الأيديولوجيا) التي تحملها عادة القوى السياسية المختلفة والتي تؤثر في تقييمها ونظرتها للقضايا.  
<sup>2</sup> تضمّن مؤشر التوافق الوطني في إصداره الخامس /59/ حدثاً متعلقاً بالقضية السورية عام 2020، صُنفت ضمن 13 مجموعة، حازت 7 مجموعات على توافق القوى السياسية مقابل 6 مجموعات ظهر فيها تخالف في الموقف تجاه الأحداث المرصودة، فيما حازت 9 مجموعات على توافق القوى العسكرية والهيئات الشعبية ذات النشاط السياسي دون تسجيل أي مواقف تخالف. وبالتالي كانت نسبة التوافق العام 9%، في حين كانت نسبة التخالف في مجمل 91% فقط، وما تبقى: أي 90% هي نسبة الصمت.

يُنظر: **مؤشر التوافق الوطني لعام 2020**، الإصدار الخامس، مركز الحوار السوري، تموز / 2021، ص 64 وما بعدها.  
<sup>3</sup> من أصل /49/ قضية ومسألة متعلقة بمستقبل سوريا ثمة /39/ قضية تتوافق عليها قوى الثورة والمعارضة، و/10/ قضايا تختلف عليها. يُنظر: الدراسة البحثية الخاصة بمبادرة مشروع التوافق الوطني، مركز الحوار السوري، دون تاريخ، ص 54، الرابط: <https://bit.ly/3ohRhfx>. وفي دراسة أخرى: ظهر أن عينة من الوثائق الائتلافية لقوى الثورة والمعارضة تتوافق حول نقاط متعددة، من أهمها غالبية المبادئ الخمسة للثورة السورية التي صدرت برعاية المجلس الإسلامي السوري عام 2015، وأن النقاط الخلافية تتركز بصورة نسبية حول قضيتي علاقة الدين بالدولة والموقف من التعامل مع الأقليات.

يُنظر: د. أحمد قربي، أبعاد التوافق الوطني "قراءة تحليلية في وثائق ائتلافية لقوى الثورة والمعارضة"، مركز الحوار السوري، أيلول/سبتمبر 2020، ص 3-4، الرابط: <https://bit.ly/3ujkHe8>.

مواقف متعددة "محايد، مع ولكن، ضد ولكن، متحفّظ، مشكّك، ... إلخ"، الأمر الذي يتطلب مزيداً من التحليل لهذه المواقف لاختبار مدى التوافق والاختلاف فيما بينها.

من هنا تأتي هذه الورقة لاختبار فرضيتين: الأولى: "التوافق في الموقف السياسي تجاه حدث ما يعني توافقاً بالمجمل فيما يتعلق بهذا الموقف من حيثيات السياق والأهداف والرسائل الموجهة... إلخ"، الثانية: "التخالف في الموقف السياسي تجاه حدث ما يعني تخالفاً فيما يتعلق بهذا الموقف من حيثيات كتحديد أسبابه ومبرراته والرسائل الموجهة عبره... إلخ"<sup>4</sup>.

فالورقة تهدف إلى: تقديم قراءة أكثر عمقاً للمواقف السياسية محل التحليل، بما يساعد على تحديد مدى التوافق والتخالف فيها بعيداً عن المواقف العامة لهذه القوى، والتي يتم رصدها عادة من خلال مؤشر التوافق الوطني. تبرز أهمية هذه الورقة في أنها تسهم في التعرف على المواقف السياسية لقوى الثورة والمعارضة بدقة من جهة نقاط التوافق والاختلاف، ليس على مستوى الموقف العام، وإنما في التفاصيل، وتساعد كذلك على استشراف نقاط التوافق والاختلاف في المواقف السياسية المتشابهة، وبالتالي تحديد المجالات الإشكالية على مستوى الموقف التكتيكي بدقة، بما يمكن أن يمهد لحوارات بينية بين هذه القوى لتجاوزها، أو على الأقل إدارتها.

### المنهجية وعينة الدراسة:

من أجل اختبار الفرضيتين أعلاه كان لا بد من اختيار موقف تجاه حدث سياسي معين؛ لذا تم الاعتماد على مؤشر التوافق الوطني الأخير الصادر عن مركز الحوار السوري - الإصدار الخامس<sup>5</sup>، حيث تم اختيار أكثر موقف حاز على نسبة توافق: "تأييد الحراك الشعبي في السويداء"<sup>6</sup>، وأكثر موقف حاز على نسبة تخالف: "تفعيل قانون قيصر"<sup>7</sup>.

اعتمد البحث منهجية دراسة الحالة لما تعطيه هذه المنهجية من عمق في تحليل الظاهرة محل الدراسة، والوقوف على حيثياتها. وذلك عبر منهجين رئيسيين هما:

<sup>4</sup> نود الإشارة إلى أننا نقصد بالموقف السياسي في هذه الدراسة: التوصيف الذي يُعطى عادة لموقف جهة أو هيئة تجاه حدث ما، كأن تكون مؤيدة أو معارضة أو منددة أو متحفظة... إلخ. كذلك نقصد بـحيثيات الموقف: القضايا التفصيلية التي عادة ما تذكرها الجهة لتبرير موقفها، وكذلك الأسباب والنتائج والسياق... إلخ.

<sup>5</sup> يُنظر: مؤشر التوافق الوطني لعام 2020، مرجع سابق.

<sup>6</sup> حاز الموقف من المظاهرات في السويداء ضد نظام الأسد والواقع المعيشي والأمني على نسبة توافق بين القوى بلغت 42%.

<sup>7</sup> يُنظر: المرجع السابق، ص 27.

<sup>7</sup> تتضمن مؤشر التوافق لعام 2020 في إصداره الخامس العديد من الأحداث التي تخالفت عليها القوى المرصودة، وقد اخترنا أكثرها إشكالية وهو الموقف من تفعيل قانون قيصر الأمريكي ضد نظام الأسد.

<sup>7</sup> يُنظر: المرجع السابق، ص 51.

- منهج تحليل الخطاب: وهي منهجية مناسبة للتعاطي مع البيانات التي أصدرتها قوى الثورة والمعارضة، والوقوف على تفاصيلها من حيث اللغة المستخدمة والسياق والجهة المصدرة للبيان.

- المنهج المقارن: الذي يهدف إلى المقارنة بين البيانات محل الدراسة، والوقوف على النقاط التوافقية وتلك الخلافية.

تنقسم الدراسة قسمين رئيسيين: الأول: نبحث فيه أبعاد التوافق في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه الحراك الشعبي في السويداء "اختبار الفرضية الأولى"، والثاني: نستعرض فيه أبعاد التخالف في مواقف هذه القوى تجاه تفعيل قانون قيصر "اختبار الفرضية الثانية".

## أولاً: أبعاد التوافق في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه الحراك الشعبي في السويداء: توافق مبدئيّ ينعكس على التفاصيل

شهدت محافظة السويداء جنوب سوريا في حزيران من عام 2020 حراكاً شعبياً استمر عدة أيام؛ حيث خرجت سلسلة من المظاهرات نادى بسقوط النظام ورحيل بشار الأسد وخروج روسيا وقواتها من سوريا، محمّلةً نظام الأسد بشكل مباشر مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية في سوريا<sup>8</sup>.

عبر استعراض بيانات قوى الثورة والمعارضة تجاه الحراك في السويداء عام 2020 (الملحق رقم 1) وجدنا أن نسبة التوافق بين هذه القوى (تأييد صريح وضمني للحراك) بلغت 42%، مقابل نسبة صمت 58%<sup>9</sup>؛ وهو الموقف الأكثر توافقاً من بين المواقف المرصودة في مؤشر التوافق الوطني<sup>10</sup>.

لتحليل مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه الحراك الشعبي في السويداء قسمنا الموضوع أربع فقرات رئيسية، وهي: نظرة قوى الثورة والمعارضة لأسباب الحراك، والرسائل الموجهة عبر هذه المواقف، ثم الحلول التي اقترحتها هذه القوى، إلى جانب توصيف الحراك.

### 1-1- نظرة القوى لأسباب الحراك الشعبي في السويداء: "الأزمة الاقتصادية" محرك أساسي

أشارت بيانات قوى الثورة والمعارضة في معظمها إلى الأسباب التي أدت إلى حراك السويداء؛ ومن خلال تحليل هذه البيانات يمكن الوقوف على 10/ أسباب، وقد كان تقاطعها كالتالي:

- جاءت الأسباب التي تشير إلى الانهيار الاقتصادي والوضع المعيشي السيئ كأكثر الأسباب التي أشارت إليها قوى الثورة والمعارضة في بياناتها محل الرصد (6 بيانات من أصل 11)؛ ولعل أحد الأسباب التي دفعت القوى للإشارة إلى هذا السبب هو التوافق مع الواقع، لاسيما أن أحد أبرز الدوافع التي أدت إلى حراك السويداء هو سوء الوضع الاقتصادي في مناطق سيطرة نظام الأسد<sup>11</sup>.
- أشارت بعض البيانات (3 من أصل 11) إلى حالة الفساد الموجودة في نظام الأسد، ومساهمتها المباشرة في تحريك الشارع في السويداء، وهذا الأمر مرتبط بشكل مباشر بالسبب الأول؛ لأن الفساد هو أحد الأسباب التي فاقت الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها المناطق الواقعة تحت سيطرة نظام الأسد<sup>12</sup>.

<sup>8</sup> يُنظر: نادى بسقوط الأسد... مظاهرات في السويداء لليوم الثاني على التوالي، عنب بلدي، 2020/6/8، شوهد في: 2021/10/1.

<sup>9</sup> يُنظر: مؤشر التوافق الوطني لعام 2020، مرجع سابق، ص 27.

<sup>10</sup> اعتمدت منهجية مؤشر التوافق الوطني منهجاً يمزج بأربع مراحل هي: تحديد الجهات، وتحديد المواقف وتصنيفها، وتحليل المواقف، ومعيار التوافق وعدم التوافق.

للاطلاع على المنهجية بشكل مفصّل ومراحلها وشرح خطواتها، يُنظر: المرجع السابق، ص 8 وما بعدها.

<sup>11</sup> يُنظر: مصطفى رستم، [حراك السويداء السلمي يوجع الانتفاضة السورية ويعيدها للذاكرة](#)، اندبندنت عربية، 2020-06-13، شوهد في: 2021-08-19.

<sup>12</sup> يُنظر: [الشفافية الدولية: سوريا في ذيل الترتيب والحكومات الفاسدة استغلت كورونا](#)، عنب بلدي، 2021/1/28، شوهد في: 2021/9/28.

- ركزت بعض القوى في بياناتها (3 من أصل 11) على "غياب الحل السياسي للقضية السورية" كسبب للحراك في السويداء، وهو على ما يبدو محاولة من هذه القوى لتوظيف هذا الحدث من أجل تذكير الفواعل المؤثرة في المشهد السوري بأن جمود الحل السياسي سيبقي الأمور على ما هي عليه من جهة عدم الاستقرار، والأسباب التي أدت للثورة في 2011.

إلى جانب هذه الأسباب التي ركزت عليها بعض بيانات القوى المرصودة نلاحظ أن ثمة إشارات من بعضها لأسباب متعددة، كأفكار: التسلط العسكري، والضغط الأمني، والميليشيات الإيرانية، والوجود العسكري الروسي. والجامع الأهم بين كل تلك الأسباب هو تحميل نظام الأسد مسؤولية هذا الحراك، بغض النظر عن الاختلاف في التركيز على أسباب دون غيرها، طالما أنه لا تبني من قبل أي منها لرواية نظام الأسد التي تركز على قضايا متعددة تبرئ ساحته وتحمل المسؤولية لأطراف خارجية، تطبيقاً لنظرية "المؤامرة الكونية"<sup>13</sup>. بالمجمل: نلاحظ أنه على الرغم من تعدد الأسباب التي ذكرتها القوى في بياناتها فإن ثمة محوراً أساسياً جامعاً لها يتمثل في تحميل نظام الأسد المسؤولية، والتركيز على الحالة الاقتصادية والفساد والاستبداد كمحركات أساسية لهذا الحراك.

#### 1-2- الرسائل الموجهة من القوى: انعكاس الأيديولوجيا على المواقف

تضمنت بيانات القوى سلسلة من الرسائل الموجهة (كانت في معظمها تشمل كامل سوريا، ولا تخصّ السويداء وحدها)، بعضها حمل مفردات قلّ ما يستخدمها أو يُجمع عليها السوريون؛ إلا أن بعضها يشير إلى مدى تأثر تلك البيانات بأدبيات الجهات التي أصدرتها.

ويمكن الوقوف عند 12/رسالة تقاطعت فيما بينها وفق الآتي:

- يُعدّ السعي إلى التحرر من الاستبداد من الموضوعات التي أشارت إليها القوى في بياناتها (4 من أصل 11)؛ ولعل من الأسباب التي دفعت القوى للتركيز على ذلك هو درايتهم بأن تغيير الوضع الراهن لسوريا عامة والسويداء خاصة مرتبط بتحرر الشعب من قبضة الاستبداد بكل أشكاله.
- لفتت بعض القوى (4 من أصل 11) إلى مبدأ المواطنة المتساوية لجميع السوريين؛ إذ ترى أن قيام سوريا الجديدة لا يكون إلا إذا تحقق مبدأ المواطنة، وأنه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بالالتزام الحقيقي بالحلول السلمية والعملية السياسية التي ستكون بوابة لحل غالبية الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

<sup>13</sup> يُنظر: الأسد يعدّ بإحباط "مؤامرة" تتعرض لها البلاد ويؤكد من جديد على إصلاحات معلنة سابقاً، فرنس 24، 2011/3/30، شوهدي في: 2021/9/30.

• ركزت بعض القوى (2 من أصل 11) على بعض الأفكار كـ "دولة القانون، ووحدة سوريا، ودولة العدالة" كأساس لهزيمة سوريا وبنائها، إضافة إلى إشارة بعضها لأفكار أخرى كـ "الدولة العلمانية، والتآخي بين فئات الشعب وتماسك النسيج المجتمعي، والتغيير الديمقراطي، والوحدة الوطنية، ودولة الحرية، وسيادة سوريا"، وإذا كان معظم ما ذكر هو محل توافق بين قوى الثورة والمعارضة فإن ثمة رسائل ليست كذلك كفكرة "الدولة العلمانية"<sup>14</sup>.

على الرغم من الاختلاف النسبي في الرسائل الموجهة بين القوى محل الرصد، وعدم التوافق على قلة منها؛ إلا أنه تكاد تكون جميعها محلّ توافق وطني يعود السبب في التركيز عليها إلى رؤى القوى الصادرة عنها وأدبياتها.

### 1-3- رؤى القوى لإنهاء حرب نظام الأسد على شعبه: بين الحلول الوطنية والحلول المحلية

لم يقتصر خطاب القوى على توضيح أسباب الحراك في السويداء، أو رسائل موجهة تعبر بشكل أو بآخر عن رؤيتها لمستقبل سوريا؛ وإنما سعت إلى تقديم حلول ترى فيها وسيلة لإنهاء حرب نظام الأسد ضد السوريين، أو منع انزلاق المنطقة (السويداء) نحو التصعيد.

وركزت بيانات الجهات محل الرصد على /7/ حلول ومطالب وفق الآتي:

- تنجّي النظام وزواله وإسقاط حكمه: كان من بين الحلول التي حظيت باهتمام القوى في بياناتها (3 من أصل 11)، فيما ذُكرت كلمة "إسقاط النظام" في بيانات 3 قوى أخرى في سياق إيضاح هدف المتظاهرين في السويداء<sup>15</sup>.

- الإفراج عن المتظاهرين، والدعوة إلى حراك شعبي في باقي المناطق دعماً للمتظاهرين في السويداء: هما ثاني وثالث الحلول التي حصلت على ثاني نسبة إجماع من قبل القوى (2 من أصل 11)؛ ولعل تركيز القوى على الشق الأول من الحل اعتقادها أن الإفراج عن المتظاهرين قد يكون بادرة لعدم التصعيد في المنطقة، وأما الدعوة لتحرك باقي المناطق فهو يندرج ضمن وسائل الضغط على النظام ومنح المتظاهرين دفعة معنوية للاستمرار في حراكهم.

- دعت بعض القوى أبناء السويداء خاصة وسوريا عامة للانحياز للثورة السورية، ولعدم الاستماع لخطاب الطائفية الذي يسوّقه نظام الأسد لكسب الطوائف والأقليات إلى جانبه.

<sup>14</sup> تُعد فكرة "الدولة العلمانية" ليست محل توافق بين قوى الثورة والمعارضة، بل على العكس يُعد السكوت عنها أو رفضها هو الموقف المتوافق عليه.

يُنظر: الدراسة البحثية الخاصة بمبادرة مشروع التوافق الوطني، مرجع سابق، ص 29، وقربي، مرجع سابق، ص 27 وما بعدها.

<sup>15</sup> نعتقد أن سبب عدم ذكر معظم القوى هذا الحل في بياناتها هو أنه سبق لها أن أعلنت موقفها من نظام الأسد ودعت لإسقاطه في مناسبات عدة، مع الإشارة إلى وجود قوى ترى أن الحل في سوريا يكون عبر إصلاح داخلي في مؤسسات النظام.

- ركزت بعض قوى الثورة والمعارضة في بياناتها على بعض الحلول المحلية كتدخل وجهاء السويداء لخلق بيئة آمنة للتظاهر.

يُظهر لنا المعيار الكميّ "وجود أغلبية مؤيدة لرؤية معينة للحلول" عدم وجود توافق بين القوى المرصودة في رؤيتها للحلول للخروج من الأزمة التي وضع نظام الأسد محافظة السويداء فيها، فنلاحظ أن ثمة تبايناً نسبياً بين القوى؛ فالبعض يرفع سقف الحلول ليرى أن الحل هو في إسقاط النظام وتنحيه أو في انحياز السويداء للثورة السورية، فيما يتجه البعض الآخر إلى حلول "محلّية" -إن صحّ التعبير- كتدخل الوجهاء؛ وإن لم يكن من تعارضٍ بين الأمرين فإن أفراد أحدهما بالتركيز دون الآخر يمثّل نقطة خلافية.

#### 1-4- توصيف القوى لطبيعة الحراك: صباغ السلمية الطاغي

أطلقت بيانات قوى الثورة والمعارضة خمسة أوصاف على الحراك في السويداء؛ إلا أن الملاحظ خلال تحليل البيانات هو: اتفاق أكثر من نصف القوى على وصفه بـ "الحراك الثوري" (6 من أصل 11)، وهذا يشير إلى البُعد الوطني وابتعاد خطاب القوى عن الفتوية والطائفية، ولعل إطلاق هذا التسمية غايته إيصال رسالة إلى أبناء السويداء أن الثورة السورية حاضنة لجميع فئات الشعب، وإن اختلفت مطالبهم وأسباب حراكهم، على عكس ما يروّج له نظام الأسد ومحاولاته وسم الثورة بالطائفية.

كما وصفته بعض القوى (4 من أصل 11) بـ "المظاهرات السلمية"؛ ولهذا الوصف خصوصية لدى قوى الثورة والمعارضة باعتباره يعود إلى الفترة الزمنية التي كانت فيه هذه المظاهرات الشرارة التي أدت إلى الانتفاضة ضد نظام الأسد، ولعل تأكيد القوى على سلمية ما يجري في السويداء غايته دحض ادعاءات النظام بوجود مجموعة تحاول إشعال فتيل الفتنة في المحافظة<sup>16</sup>.

يشير ذلك كله إلى وجود توافق كليّ بين القوى التي صرّحت بمواقفها على توصيف الحراك في السويداء بأنه سلميّ، بغضّ النظر عن نعتة بثورة أو مظاهرات أو حراك أو انتفاضة.. إلخ.

<sup>16</sup> كما تضمنت بيانات قوى الثورة والمعارضة أوصاف أخرى للحراك في السويداء كـ "الانفجار الشعبي ومظاهرات الأحرار والحراك المدني".

## ثانياً: أبعاد التخالف في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه تفعيل قانون قيصر:

دخل قانون قيصر الأمريكي حيز التنفيذ يوم 17 من حزيران 2020، بعد أن وقّع عليه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، وهو يعاقب نظام الأسد وداعميه على الانتهاكات التي ارتكبوها في سوريا<sup>17</sup>. من خلال استعراض بيانات قوى الثورة والمعارضة تجاه تفعيل قانون قيصر (الملحق رقم 2) وجدنا أن نسبة التوافق بين هذه القوى (تأييد صريح وضمني لتفعيل القانون) بلغت 24%، مقابل نسبة تخالف (الحياد والرفض الجزئي) 5%؛ وهو الموقف الذي حاز على أعلى نسبة تخالف من بين المواقف المرصودة في مؤشر التوافق الوطني<sup>18</sup>. للوقوف على النقاط الخلافية في مواقف قوى الثورة والمعارضة تجاه تفعيل قانون قيصر نستعرض النقاط التالية: مواقف القوى من سياق تفعيل قانون قيصر، والنتائج المتوقعة وتأثيرها على السوريين، والرسائل التي وجهتها القوى عبر بياناتها المتعلقة بهذا الخصوص، ثم الموقف العام من تفعيل قانون قيصر.

### 2-1- رُؤى القوى حول سياق تفعيل قانون قيصر: الضغط... على النظام أم على الشعب؟

أشارت بيانات قوى الثورة والمعارضة في معظمها إلى سياق فرض قانون العقوبات الأمريكي "قيصر" على نظام الأسد وداعميه؛ حيث يمكن الوقوف عند 10/ أسباب ودوافع أشارت لها بيانات هذه القوى، ويمكن أن تندرج ضمن سياق فرض القانون، واكتسب بعضها توافقاً بين القوى المرصودة، وفق الآتي:

- ركزت ثلثا القوى (7 من أصل 10) في بياناتها على جرائم نظام الأسد وداعميه بحق السوريين؛ إذ ترى هذه القوى أن القانون فُرض ليعاقب النظام على الجرائم التي ارتكبتها وما يزال بحق السوريين، وفي هذا السياق أشارت بعض البيانات (6 من أصل 10) إلى جرائم التعذيب بحق السجناء والمعتقلين في سجون نظام الأسد، إذ ترى القوى في هذه الأسباب الدوافع الرئيسة لفرض القانون<sup>19</sup>.
- أشارت بعض القوى (2 من أصل 10) إلى أن القانون جاء لحرمان نظام الأسد من دعم حلفائه ودفعهم للتخلي عنه، وحرمانهم من جني ثمار تدخلهم في سوريا؛ وبالتالي زيادة الضغط على النظام، واستمرار عزلته سياسياً، وتقليص موارده. وهو ما قد يؤدي إلى تغيير سلوكه أو تفككه من الداخل، لاسيما أن القانون يمكن أن يستهدف

<sup>17</sup> يُنظر: قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، موقع الخارجية الأمريكية، 2020/6/17، شوهدي في: 2021/10/1.

<sup>18</sup> يُنظر: مؤشر التوافق الوطني لعام 2020، مرجع سابق، ص55.

<sup>19</sup> حمل القانون الأمريكي اسم "قيصر"، وهو الاسم المستعار للضابط الذي سرّب قرابة 55 ألف صورة لنحو 11 ألف معتقل قُتلوا تحت التعذيب في سجون نظام الأسد بين عامي 2011 و2014، وتؤكد مكتب التحقيق الفيدرالي من صحتها، وأقرّ الكونغرس بمجلسيه القانون، وأدرج ضمن قانون ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2020، ووقّع عليه الرئيس دونالد ترامب في 20 ديسمبر 2019. ومن أبرز الشروط التي وردت في القانون لرفع العقوبات عن نظام الأسد: محاسبة مرتكبي الجرائم، ووقف القصف، وإطلاق سراح المعتقلين، وتأمين العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين.

يُنظر: خمسة شروط أمريكية لرفع العقوبات عن النظام السوري، عنب بلدي، 2020/8/14، شوهدي في: 2021/10/1.

حرمان نظام الأسد من تحويل "النصر العسكري" الذي حققه على الأرض بدعم حلفائه إلى مكسب سياسي<sup>20</sup>. إلى جانب إحباط محاولات روسيا-أحد حلفاء الأسد الرئيسيين- من تحريك ملف إعادة الإعمار والاستفادة منه دون حل سياسي<sup>21</sup>.

- أشارت بعض القوى إلى أن القانون فرض لـ "تعطيل" الحل العسكري، ودفع نظام الأسد للانصياع للقرارات الدولية، والانخراط في الحل السياسي، والكفّ- في الوقت ذاته- عن قتل السوريين، وأداة ضغط للإفراج عن المعتقلين وحماية المدنيين<sup>22</sup>.

على الرغم من التوافق الحاصل بين القوى المصرحة تجاه سياق فرض القانون وأهدافه، إلا أن ثمة جهة اختلفت في تقييم سياق فرض القانون عن بقية القوى؛ فقد أرجعته إلى "التدخل الخارجي والتضييق على السوريين تحت ذريعة الضغط على نظام الأسد ومعاقبته"؛ ولعل رؤيتها هذه عائدة لما ألزمت نفسها به من أدبيات ترفض أي تدخل إقليمي أو دولي في الشأن الداخلي السوري<sup>23</sup>. ولعل هذا يقدم تفسيراً منطقياً لوجود التخالف بين هذه الجهة وبقية القوى في الموقف النهائي من القانون؛ فالاختلاف في تقييم السياق وفي الرؤى السياسية "في حالتنا رفض التدخل الخارجي في سوريا، بما في ذلك التدخل ضد نظام الأسد" سيقود غالباً إلى الاختلاف في الموقف السياسي ذي الصلة.

## 2-2- النتائج المتوقعة للقانون وتداعياته على السوريين: خلاف في التقييم

بعد استعراض سياق فرض القانون وما تضمنه من أسباب ودوافع أشارت إليها بيانات قوى الثورة والمعارضة محل الرصد لم تُغفل القوى الحديث عن نتائج القانون وتداعياته على نظام الأسد السوريين، ومن خلال تحليل بياناتها لُوحظ نقطتان رئيستان ركزت عليهما بعض البيانات؛ الأولى: أن القانون قد يكون أداة ضغط على النظام وحلفائه وأنشطتهم، فيما الثانية: توقفت عند تأثير القانون على السوريين في الداخل. ويمكن الوقوف عند ثلاث نتائج للقانون تقاطعت فيما بينها وفق التالي:

<sup>20</sup> يُنظر: عشتار الشامي، [الشعب السوري وتداعيات قانون قيصير في حصار الأسد](#)، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2020/8/14، شوهد في: 2021/9/27.

<sup>21</sup> يُنظر: [جيفري: روسيا تعرف طبيعة حليفها السوري... وعقوباتنا تضغط على «الحلقة الضيقة»](#)، صحيفة الشرق الأوسط، 2020/5/2، شوهد في: 2021/9/27.

<sup>22</sup> يُنظر: [بيان حزب البعث الديمقراطي أحد الأحزاب المشكلة لهيئة التنسيق الوطنية بمناسبة بدء تطبيق "قانون قيصير" الأمريكي على سورية](#)، 2020/6/27، شوهد في: 2021/9/27.

<sup>23</sup> اعتبرت إحدى القوى المرصودة أن "القانون فرض تحت ذريعة دفع نظام الأسد للانخراط في العملية السياسية؛ إلا أنه يفاقم المأساة السورية التي يتحمل النظام السوري المسؤولية الأولى عنها منذ اختياره الحل الأمني العسكري".

يُنظر: [بيان للاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي: الحل السياسي الذي يفضي للتغيير الوطني الديمقراطي هو الحل الوحيد](#)، هيئة التنسيق الوطنية، 2018/8/25، شوهد في: 2021/9/28.

- على الرغم من أن غالبية البيانات (6 من أصل 10) أشارت إلى أن القانون قد يتسبب بتداعيات سلبية على شريحة من السوريين<sup>24</sup>، وربما يزيد من معدلات البطالة، خاصة في ظل تحكم نظام الأسد بعجلة الاقتصاد وقدرته على تحميل السوريين تبعات القانون؛ إلا أن أنهم حملوا نظام الأسد مسؤولية الوضع الاقتصادي السيئ الحالي بإصراره على الحل العسكري، وعدم تعاطيه مع أي مسار سياسي حقيقي يمكن أن يمثل مخرجاً لسوريا وشعبها.
- توقعت بعض البيانات (3 من أصل 10) أن يؤدي القانون إلى الضغط على حلفاء نظام الأسد الدوليين (روسيا وإيران)، وبالتالي إمكانية تخفيف الدعم المقدم له أو حتى انقطاعه، فيما رأت بعض القوى (4 من أصل 10) أن العقوبات ستدفع بنظام الأسد إلى المزيد من الضعف والتفكك؛ لأن القانون سيجمّد ولو جزئياً آتته الاقتصادية.
- تنبأت بعض بيانات القوى (2 من أصل 10) أن يدفع فرض القانون جميع الأطراف السورية وعلى رأسها نظام الأسد للانخراط بالعملية السياسية وإعادة إنعاشها عبر الالتزام بتطبيق القرارات الدولية، وبالتالي فرصة للوصول إلى حل يضمن عودة أمنة وطوعية للاجئين.
- عموماً: يبدو أن سبب عدم إجماع القوى على أن القانون سيكون له تأثير جوهري على نظام الأسد هو اعتقادها أنه يمتلك خبرة في التأقلم مع العقوبات التي بدأ يتعرض لها منذ عام 1979، عبر استحداث آليات للتعامل معها وتخفيف تأثيرها<sup>25</sup>.
- كما هو الحال في اختلاف القوى المتخالفة في تفسيرها حول سياق تفعيل القانون فإن هذا الاختلاف ينسحب إلى النتائج المتوقعة؛ فالقوى المتحفظة على تفعيل القانون ترى أن تأثيره سيكون في غالبه سلبياً على عموم الشعب السوري وليس على نظام الأسد، على عكس القوى المؤيدة لتفعيله التي ترى العكس<sup>26</sup>، وهذه نقطة إضافية خلافية بين هذه القوى.

### 2-3- الرسائل الموجهة في بيانات القوى: أسس مشتركة

تضمنت بيانات قوى الثورة والمعارضة محل الرصد مجموعة من الرسائل التي سعت لتوجيهها للسوريين، وعلى الرغم من عدم ارتباطها المباشر بقانون قيصر إلا أن بعضها يخدم سياقه.

<sup>24</sup> لعل مخاوف تلك القوى من الآثار السلبية للقانون أن العقوبات تطال مؤسسات ترى فيها أنها تقوم بتأمين مستلزمات الحياة الأساسية، كمصرف سوريا المركزي وقطاعات النفط والغاز والخطوط الجوية السورية وشركات تصدير واستيراد السلع والخدمات، التي يستحوذ مقربون من نظام الأسد على معظمها. يُنظر: [الخزانة الأمريكية تفرض عقوبات على المستثمرين الذين يدعمون جهود نظام الأسد الفاسدة لإعادة الإعمار](#)، وزارة الخارجية الأمريكية، 2020/6/17، شوهد في: 2021/9/28.

<sup>25</sup> يُنظر: [معاينة النظام وحماية السوريين: معضلة العقوبات المفروضة على سوريا](#)، مبادرة الإصلاح العربي، 2020/9/17، شوهد في: 2021/9/28.

<sup>26</sup> للإضاءة حول هذا الموضوع يُنظر على سبيل المثال: [ما بعد قيصر: من يتحمل المسؤولية عن تردّي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في سوريا؟](#)، مركز الحوار السوري، 2021-5-26، شوهد في: 2021-10-8.

ويمكن الوقوف عند أربعة رسائل وجهتها القوى، وهي:

- يُعد الانتقال السياسي من الموضوعات التي أشارت إليها بعض القوى في بياناتها (3 من أصل 10)، وقد أكدت على أهميته؛ ولعل ذلك يعود إلى قناعتها أن "محنة السوريين" لن تنتهي في ظل استمرار نظام الأسد، ومن دون تحقيق انتقال سياسي.
  - حاولت بعض القوى محل الرصد (2 من أصل 10) الإشارة إلى سلطة الاستبداد التي أسسها نظام الأسد وكان ضحيتها الشعب السوري على مدى عقود، وفي السياق ذاته لُوْحظ في بيانات القوى استخدام العديد من المصطلحات الأخرى، كـ "النفوذ التسلطي والمنظومة الفاشية والاستغلال القومي والسلطة القمعية والنظام الباغي والمخطط الامبريالي - الصهيوني".
  - أكدت بعض القوى على مفهومي العدالة والحرية (3 من أصل 10) إلى جانب مفهومي دولة المساواة والمواطنة؛ وهذه المفاهيم من النقاط المتوافق عليها بين قوى الثورة والمعارضة<sup>27</sup>.
- على خلاف الموقف من رؤى القوى تجاه تفعيل قانون قيصر والنتائج المتوقعة منه فقد كان ثمة توافق بين القوى في الرسائل الموجهة؛ حيث إن أفكاراً من قبيل "الانتقال السياسي، ودولة المواطنة والعدالة والحرية والمساواة، والتخلص من الاستبداد" تمثل أهدافاً مشتركة.

#### 2-4- الموقف النهائي من تفعيل قانون قيصر: مستويات ثلاثة

أظهرت بيانات قوى الثورة والمعارضة محل الرصد انقساماً في المواقف تجاه فرض قانون قيصر، لاسيما وأنه تزامن مع أزمة اقتصادية خانقة في مناطق سيطرة نظام الأسد وانهايار في قيمة الليرة السورية؛ فقد ذهب القسم الأكبر من القوى لتأييده والترحيب به، ووضع قسم آخر محددات لتأييده، فيما أدانته إحدى القوى وحذرت من نتائجه. ويمكن الوقوف عند ثلاثة أقسام رئيسة تقاطعت فيما بينها وفق التالي:

- **تأييد القانون:** (3 قوى من أصل 10) أعلنت تأييدها لفرض القانون الأمريكي على نظام الأسد وداعميه، وهي نفسها توقعات أن يؤدي القانون لإضعاف نظام الأسد والتضييق عليها ودفعه للانخراط في العملية السياسية، فيما لُوْحظ مواقف لم تبلغ مرحلة التأييد المطلق، إلا أنها تندرج ضمن إطاره (4 من أصل 10) من خلال استخدام القوى عبارات "الترحيب بأي جهد يضعف النظام، أو توجيه الشكر لكل من ساهم بإصدار القانون، أو تأييد فرض عقوبات بحق مرتكبي الجرائم، أو تأييد أي جهد يعيد العدل للسوريين".

<sup>27</sup> يُنظر: الدراسة البحثية الخاصة بمبادرة مشروع التوافق الوطني، مرجع سابق، ص 34 وما بعدها.

● التأييد ضمن محددات: أشارت عدة قوى (3 من أصل 10) إلى جملة من المحددات التي بنوا عليها تأييدهم للقانون والعقوبات، فهي برأيهم ستحدد ما إذا كان القانون سيحقق أهدافه وغاياته المنشودة، وقد ركزت القوى على (4) شروط لتأييد القانون، وهي:

- أن يكون القانون مدخلاً لمحاسبة المجرمين.
- ألا يكون القانون وسيلة لحماية المجرمين ونجاتهم من العقوبة.
- ألا يزيد من معاناة السوريين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة<sup>28</sup>.
- منع النظام من تفادي العقوبات ونقل تأثيرها إلى السوريين.

● الموقف المتوجس والرافض: اقتصر هذا الموقف من القانون على قوة واحدة من القوى محل الرصد<sup>29</sup>؛ إذ رأت القانون مصدراً لزيادة معاناة السوريين، وسيفاً مسلطاً على رقابهم إضافة لإدانته بشكل مباشر؛ ولعل موقفها المنفرد من القانون يعود إلى رؤيتها في إدارة الملف السوري إذ ترفض التدخل الخارجي بكل صوره<sup>30</sup>. من الطبيعي أن ينعكس الاختلاف في الرؤى وتقييم النتائج على الموقف النهائي للقوى، وأن نجد هذا التنوع. وإذا كان بإمكاننا تصنيف الموقفين الأوليين في خانة التأييد؛ فإن ثمة فرقا واضحاً بينهما من الناحية السياسية من جهة أن الموقف الثاني "التأييد المتحفظ" علق تأييده على عدة شروط، أي أن عدم تحقق أي منها يعني ضمناً الرفض.

<sup>28</sup> على الرغم من أهمية هذه النقطة، ومن كونها محل توافق بين قوى الثورة والمعارضة؛ إلا أن قلة من القوى التي حددت موقفها تجاه تفعيل قانون قيصر أظهرتها بشكل واضح "فقط 3 قوى من أصل 10"، مع أن التصريح بذلك وتسليط الضوء عليه والتوجه به إلى السوريين المقيمين تحت سيطرة نظام الأسد قد يمثل فرصة لهذه القوى لأن تظهر بمظهر القوى الحريصة على مصالح كل السوريين، وبالتالي التأثير وإن بشكل نسبي وجزئي في هذه الشريعة.

<sup>29</sup> نود الإشارة إلى أن إدراج هيئة التنسيق الوطنية ضمن قوى الثورة والمعارضة يعود إلى توقيعها على بياني الرياض 1-2، ووجودها كمكون ضمن هيئة المفاوضات العليا السابقة "هيئة التفاوض السورية الحالية" وهو المعيار الذي اعتمده المؤشر أول إصداره.

<sup>30</sup> اعتبرت هيئة التنسيق في بيانها التأسيسي أن عقد مؤتمر وطني عام وشامل سيكون مخرجاً للأزمة الراهنة، كما أن إطلاق حوار جاد مع النظام يبدأ عبر تهيئة البيئة والمناخات المناسبة لكسب المصداقية والثقة؛ إلا أن النظام يسير في اتجاه تعميق الأزمة الوطنية من خلال طرحه مسألة الحوار في سياق استمرار هيمنة الحزب الواحد، ولذلك فإن الحوار يتطلب جملة من الشروط. يُنظر: [البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية](#)، 2011/12/15، شوهد في:

2021/9/28.

## خاتمة:

مما تقدم نلاحظ أن التوافق بين القوى المرصودة التي صرحت بمواقفها تجاه الحراك الشعبي في السويداء لم يقتصر على الموقف العام المؤيد لهذا الحراك؛ وإنما امتد ليشمل أكثر من قضية، كالتوافق حول أسباب الحراك والرسائل والتوصيف؛ إذ ثمة توافق بين غالبية القوى على أن العامل الاقتصادي كان المحرك الأساسي لهذا الحراك، وعلى الرسائل الموجهة التي تكاد تكون محل إجماع وطني، وعلى توصيف ما حدث بأنه "حراك سلمي"؛ غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض النقاط الخلافية في مواقف القوى المصراحة، والتي يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين:

الأولى: الرسائل ذات البعد الأيديولوجي التي تمثل طرحاً متفرداً من إحدى الجهات بما يخالف عموم بقية القوى، كفكرة الدولة العلمانية.

الثانية: الحلول المناسبة للخروج من الحالة السيئة التي وصلت إليها الأمور في السويداء؛ فالبعض يرى الحل في إسقاط نظام الأسد أو رحيله، والبعض يرى الحل محلياً في تدخل الوجهاء لتأمين بيئة آمنة للتظاهر، وآخرون في الإفراج عن المعتقلين.

كل ذلك يشير إلى أنه في المواقف المتوافق عليها، كما هو الحال في تأييد الحراك الشعبي في السويداء كان ثمة توافق في غالبية الحثيات المتعلقة بالحدث، كالرسائل الموجهة والنظرة إلى السياق وتوصيفه، مع وجود استثناءات متعلقة ببعض الجزئيات؛ مما يؤكد صحة الفرضية التالية: "التوافق في الموقف السياسي تجاه حدث ما يعني توافقاً بالمجمل فيما يتعلق بهذا الموقف من حثيات، من سياق وأهداف ورسائل موجهة... إلخ"، من دون أن ينفي ذلك إمكانية وجود بعض النقاط الخلافية في ثنايا المواقف<sup>31</sup>.

وبالنسبة إلى الموقف من تفعيل قانون قيصر فقد وجدنا أن الخلاف في الموقف النهائي من القانون كانت له أسبابه من جهة اختلاف القوى المرصودة في رؤاها للسياق والنتائج المتوقعة من القانون، والذي بدوره انعكس على الموقف النهائي، إلا أن ذلك لم ينف وجود توافق بين القوى في الرسائل الموجهة عبر بياناتها من جهة تأييد الانتقال السياسي ومفاهيم الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة ورفض الاستبداد. ويشير ذلك كله أيضاً إلى صحة الفرضية التي أشرنا إليها في المقدمة "التخالف في الموقف السياسي تجاه حدث ما يعني تخالفاً فيما يتعلق بهذا الموقف من حثيات، كتحديد أسبابه ومبرراته والرسائل الموجهة عبره... إلخ".

<sup>31</sup> وجود بعض الاستثناءات، سواء من حيث الكم أو النوع، لا يفسد بالمجمل صحة الفرضية التي تؤكد أن الإطار العام لأي موقف توافقي تكتيكي هو التوافق.

بناءً على كل ما تقدم فإنه يمكن التقدم بالتوصيات التالية لقوى الثورة والمعارضة:

- 1- التركيز في المواقف السياسية التكتيكية على الرسائل المبدئية والفكرية التي تمثل توافقاً وطنياً عاماً<sup>32</sup>، كما لمسنا في الرسائل التي وجهتها القوى من خلال موقفها من تفعيل قانون قيصر. وفي الوقت نفسه الابتعاد عن تلك الرسائل التي تمثل قضايا خلافية قد تؤثر سلباً حتى على الموقف السياسي التكتيكي التوافقي، كما لمسنا في الموقف من الحراك في السويداء، من خلال إشارة إحدى القوى مثلاً إلى "الدولة العلمانية".
- 2- تقديم دراسات تحليلية واستشرافية من قبل مراكز الدراسات والأبحاث السورية إلى قوى الثورة والمعارضة، بما يساعدها أكثر على تحديد مواقفها بناءً على مقاربات وتحليلات موضوعية. فعلى سبيل المثال: وجود اختلاف بين قوى الثورة والمعارضة حول تأثير قانون قيصر وتداعياته على نظام الأسد وبنيته، وعدم التوافق فيما بينها على نتائج محددة وواضحة ضده قد يشكل أحد الأسباب المهمة التي تدفع نحو إجراء دراسات وتقييمات شاملة ودقيقة للدور الذي تلعبه مثل هذه العقوبات على سلوك نظام الأسد، إلى جانب إجراء دراسات أخرى تقيّم أثر العقوبات على سلوك الداعمين الدوليين للنظام، وعلى وجه الخصوص روسيا وإيران.

---

<sup>32</sup> نودّ التنبيه هنا على أنه في بيانات قوى الثورة والمعارضة بخصوص الحراك في السويداء نُلاحظ أن غالبية الرسائل كانت موجهة إلى أهل السويداء، وفي بعض الأحيان إلى السوريين بشكل عام، في حين أنه في البيانات الخاصة بالموقف من تفعيل قانون قيصر نُلاحظ أن جزءاً مهماً من الرسائل كان موجهاً إلى الخارج، وتحديدًا الولايات المتحدة، لتطبيقها وتوسيع دائرتها على شخصيات نظام الأسد، وإلى الدول الأوروبية حتى تحذو حذو الولايات المتحدة في إقرار قانون مثل قانون قيصر.

الملحق رقم 1/ المتضمن قائمة أسماء قوى الثورة والمعارضة التي أبدت موقفاً تجاه أحداث السويداء

اسم القوة المرصودة	
الاتتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية	1
المجلس الوطني التركماني	2
هيئة التنسيق الوطنية	3
الإخوان المسلمون	4
التجمع الديمقراطي السوري	5
حزب اليسار الديمقراطي	6
تيار المواطنة	7
اللقاء السوري الديمقراطي	8
ميثاق دمشق الوطني	9
التوجيه المعنوي	10
تجمع سورية الثورة	11
المجلس الإسلامي السوري	12

الملحق رقم 2/ المتضمن قائمة أسماء قوى الثورة والمعارضة التي أبدت موقفاً تجاه تفعيل قانون  
قيصر

اسم القوة المرصودة	
الاتتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية	1
المجلس الوطني التركماني	2
هيئة التنسيق الوطنية	3
الإخوان المسلمون	4
الحزب الوطني للعدالة والدستور - وعد	5
كتلة العمل الوطني	6
سوريون مسيحيون من أجل السلام	7
ميثاق دمشق الوطني	8
التوجيه المعنوي	9
المجلس الإسلامي السوري	10